Comprehensive Journal of Science
Volume (11), Issue (41), (JUNE, 2026)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (11) العدد 41 يونيو 2026
ردمد: 3014-6266

الجملة الاسمية والجملة الفعلية في العربية: دراسة مقارنة في ضوء نصوص مختارة

يوسف ميلاد الشتوي أحمد
جامعة غريان – كلية التربية أبوزيان.
اللغة العربية والدراسات الإسلامية
YF660049@GMAIL.COM

Nominal and Verbal Sentences in Arabic: A Comparative Study in the Light of Selected Texts

Dr. Youssef Milad Al-Shatwi Ahmed
University of Gharyan – Faculty of Education, Abu Zayan
Department of Arabic Language and Islamic Studies
Specialization: Linguistics

تاريخ الاستلام:2026/05/06 -تاريخ المراجعة:2026/05/28- تاريخ القبول: 2026/06/08- تاريخ للنشر: 30/06/ 2026

الملخص.

سعت هذه الدراسة إلى إعادة قراءة التقسيم التقليدي للجملة العربية إلى جملة اسمية وجملة فعلية، من خلال تجاوز المعيار الشكلي القائم على صدارة الجملة، والكشف عن الأبعاد النحوية والدلالية والزمنية والتداولية التي تحكم توظيف كل منهما في الخطاب العربي. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي المقارن، مع الإفادة من الأسلوب الإحصائي، لتحليل نماذج مختارة من القرآن الكريم (سورة الرحمن)، والحديث النبوي الشريف (صحيح البخاري)، والشعر العربي (معلقة امرئ القيس)، والنثر العربي (خطبة قس بن ساعدة)، بهدف استجلاء المعايير الوظيفية والسياقية التي تحكم اختيار الجملة الاسمية أو الجملة الفعلية.

وأظهرت نتائج الدراسة أن التقسيم التقليدي للجملة العربية، القائم على معيار الصدارة، لا يكفي وحده لتفسير الفروق بين الجملتين، وأن السياق، ومقتضى الحال، والغاية البلاغية، والوظيفة التواصلية، تمثل محددات رئيسة في توجيه اختيار البناء اللغوي. كما بينت الدراسة أن الجملة الاسمية تميل إلى التعبير عن الثبوت والاستقرار وتقرير الحقائق، في حين ترتبط الجملة الفعلية بالحركة والتجدد وتصوير الأحداث، مع بقاء السياق هو العنصر الحاكم في تحديد الدلالة النهائية. وانتهت الدراسة إلى ضرورة تبني منظور وظيفي متكامل يربط بين التحليل النحوي والدلالة والتداولية، بما يسهم في فهم أعمق لبنية الجملة العربية ووظائفها في مختلف الأنماط النصية.

الكلمات المفتاحية: الجملة الاسمية، الجملة الفعلية، النحو العربي، الدلالة، التداولية، اللسانيات النصية، السياق، الوظيفة اللغوية، عبد القاهر الجرجاني، التحليل المقارن.

Abstract

This study re-examines the traditional classification of Arabic sentences into nominal and verbal sentences by moving beyond the formal criterion based solely on sentence-initial position. It seeks to uncover the syntactic, semantic, temporal, and pragmatic dimensions governing the use of each sentence type in Arabic discourse. The study adopts a descriptive-

analytical comparative approach, supplemented by quantitative analysis, to examine selected texts drawn from the Holy Qur'an (Surat *Al-Rahman*), the Prophetic Sunnah (*Sahih al-Bukhari*), classical Arabic poetry (the *Mu'allaqah* of Imru' al-Qays), and classical Arabic prose (the sermon of Quss ibn Sa'idah). The objective is to identify the functional and contextual criteria underlying the selection of nominal or verbal sentence structures.

The findings demonstrate that the traditional classification of Arabic sentences, based primarily on sentence-initial form, is insufficient to account for the distinctions between nominal and verbal constructions. Instead, context, communicative situation, rhetorical purpose, and discourse function emerge as the principal factors determining the choice of sentence structure. The study further reveals that nominal sentences generally convey stability, permanence, and the assertion of established facts, whereas verbal sentences are more closely associated with dynamism, renewal, and the representation of events and actions. Nevertheless, contextual factors remain decisive in determining the ultimate interpretation of meaning. The study concludes by advocating an integrated functional perspective that combines syntactic analysis with semantic and pragmatic approaches, thereby providing a more comprehensive understanding of the structure and communicative functions of Arabic sentences across diverse textual genres.

Keywords: Nominal Sentence, Verbal Sentence, Arabic Syntax, Semantics, Pragmatics, Text Linguistics, Context, Linguistic Function, Abd al-Qahir al-Jorjani, Comparative Analysis

المقدمة

الحمد لله الذي علَّم بالقلم، علَّم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، المبعوث بجوامع الكلم، وعلى آله وصحبه أجمعين.

تُعدُّ الجملة الوحدة الأساسية في بناء اللغة، ومن خلالها تنتظم المعاني وتتكون الدلالات، وقد اهتم بها النحاة العرب منذ نشأة الدرس النحوي، فقسموها إلى نوعين رئيسين: **الجملة الاسمية** التي تبدأ باسم، و**الجملة الفعلية** التي تبدأ بفعل. غير أن هذا التقسيم، رغم أهميته النحوية، لا يكشف وحده عن جميع الأبعاد الدلالية والبلاغية والتداولية التي تتضمنها الجملة العربية.

وقد أولى علماء العربية، من أمثال **سيبويه** و**ابن هشام**، عناية كبيرة بدراسة الجملة من جوانبها التركيبية، بينما أكد **عبد القاهر الجرجاني** في *دلائل الإعجاز* أن اختلاف البناء الاسمي والفعلي يتجاوز الشكل إلى المعنى، إذ يرتبط اختيار كل منهما بمقاصد المتكلم ومقتضى الحال؛ فالجملة الاسمية تفيد غالبًا الثبوت والتوكيد، في حين ترتبط الجملة الفعلية بالحدوث والتجدد.

ومن هنا تنطلق هذه الدراسة من أهمية تجاوز النظرة الشكلية إلى دراسة الجملة الاسمية والجملة الفعلية في ضوء أبعادها النحوية والدلالية والتداولية، من خلال تحليل مقارن لنماذج من النصوص العربية المختلفة؛ للكشف عن الوظائف التي تؤديها كل بنية، والضوابط التي تحكم اختيارها وفق السياق والمقام.

مشكلة الدراسة

شكّلت الجملة الاسمية والجملة الفعلية محورًا رئيسًا في البناء النحوي للغة العربية، وقد اعتمد النحاة القدماء في التمييز بينهما على معيار شكلي يقوم على صدر الجملة؛ فإذا بدأت باسم عُدّت جملة اسمية، وإذا بدأت بفعل عُدّت جملة فعلية. وقد رسّخ ابن هشام الأنصاري هذا التقسيم في تعريفه للجملتين، مركزًا على البنية الشكلية أكثر من تركيزه على الوظيفة اللغوية والدلالة.

إلا أن هذا التصور أثار العديد من الإشكالات العلمية؛ إذ كشفت الأدبيات اللغوية أن الاقتصار على المعيار الشكلي لا يفسر بصورة كافية الفروق الوظيفية والدلالية بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية. وقد سبق عبد القاهر الجرجاني إلى التأكيد على أن اختيار إحدى البنيتين تحكمه مقتضيات المقام والسياق، حيث ترتبط الجملة الاسمية غالبًا بمعاني الثبوت والتوكيد، بينما ترتبط الجملة الفعلية بمعاني الحدوث والتجدد وفق السياق. كما أبرزت آراء سيبويه أن جوهر الكلام يقوم على علاقة الإسناد بين المسند والمسند إليه، وليس على ترتيب الكلمات وحده، وهو ما يعزز أهمية النظر إلى الوظيفة النحوية والدلالية إلى جانب البنية الشكلية..

وأظهرت مراجعة الدراسات السابقة أن معظمها تناول الجملة الاسمية والجملة الفعلية من منظور نحوي أو دلالي أو تداولي منفرد، أو اقتصر على نوع نصي محدد، في حين ندرت الدراسات التي جمعت بين هذه الأبعاد في إطار دراسة مقارنة تستند إلى أنماط نصية متنوعة. وقد مثلت هذه الفجوة العلمية منطلقًا لهذه الدراسة، التي أعادت النظر في التقسيم التقليدي للجملة العربية، وحللت المعايير النحوية والدلالية والزمنية والتداولية التي تحكم اختيار الجملة الاسمية أو الجملة الفعلية، في ضوء التراث النحوي العربي والاتجاهات اللسانية الحديثة..

وانطلاقًا من ذلك، تمثلت الإشكالية الرئيسة للدراسة في تقويم مدى كفاية التقسيم التقليدي للجملة العربية، القائم على معيار الصدارة، في تفسير الفروق النحوية والدلالية والزمنية والتداولية بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية، والكشف عن المعايير الوظيفية والسياقية التي تحكم اختيار كل منهما في الأنماط النصية المختلفة **ومما سبق وضعت المشكلة في السؤال الرئيس التالي:**

إلى أي مدى يُعدّ التقسيم التقليدي للجملة العربية إلى اسمية وفعلية، القائم على معيار الصدارة، كافيًا لتفسير الفروق النحوية والدلالية والزمنية والتداولية بينهما، وما المعايير الوظيفية والسياقية التي تحكم اختيار المتكلم العربي لإحدى الجملتين في مختلف الأنماط النصية؟

أهمية الدراسة

تجلّت أهمية هذه الدراسة في أنها تجاوزت النظرة الشكلية التقليدية التي اقتصرت على تقسيم الجملة العربية إلى اسمية وفعلية وفق معيار الصدارة، واتجهت إلى تحليل وظائفهما النحوية والدلالية والزمنية والتداولية في سياقات نصية متنوعة، بما أسهم في تقديم فهم أكثر شمولًا لطبيعة الجملة العربية ووظائفها.

كما برزت أهمية الدراسة في معالجتها فجوة بحثية تمثلت في ندرة الدراسات التي جمعت بين التحليل النحوي والدلالي والتداولي في إطار دراسة مقارنة تستند إلى أنماط نصية متعددة؛ إذ شملت تطبيقات على القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، والشعر العربي، والنثر، الأمر الذي مكّن من الكشف عن أثر السياق في توجيه اختيار الجملة الاسمية أو الجملة الفعلية.

وتجلت أهميتها المنهجية في توظيف منهج تكاملي ربط بين البنية النحوية والسياق المقامي، مستندًا إلى رؤية عبد القاهر الجرجاني التي تؤكد أن اختيار نوع الجملة تحكمه مقتضيات الحال والغاية التواصلية، وليس البناء الشكلي وحده، وهو ما أتاح تقديم تفسير وظيفي أكثر دقة لظاهرة الاختيار بين الجملتين.

أما من الناحية التطبيقية، فقد أسهمت نتائج الدراسة في دعم الاتجاه الوظيفي في تدريس النحو العربي، وتطوير أساليب تحليل النصوص العربية، وتعميق فهم الوظائف البلاغية والدلالية التي تؤديها الجملة الاسمية والجملة الفعلية في الخطاب العربي.

وعلى الصعيد العلمي، قدمت الدراسة قراءة جديدة للتراث النحوي في ضوء اللسانيات الحديثة، ولا سيما اللسانيات النصية والتداولية، بما أفضى إلى بناء رؤية تكاملية تجمع بين أصالة التراث النحوي العربي ومناهج البحث اللغوي المعاصر، وأسهمت في تعزيز الدراسات التي تتناول الجملة العربية من منظور وظيفي يجمع بين النحو والدلالة والتداول

أما أهميته العلمية فتتمثل في إعادة قراءة التراث النحوي في ضوء اللسانيات الحديثة، ولا سيما اللسانيات النصية والتداولية، بما يسهم في تقديم رؤية تكاملية تجمع بين التراث والاتجاهات اللغوية المعاصرة.[1]

أهداف الدراسة[2].

حققت هذه الدراسة مجموعة من الأهداف العلمية المترابطة، تمثلت فيما يأتي:

أ– استقراء الأسس النحوية للجملة الاسمية والجملة الفعلية في التراث العربي، من خلال تحليل آراء سيبويه، وعبد القاهر الجرجاني، وابن هشام الأنصاري، بما أسهم في تتبع تطور مفهوم الجملة والانتقال من النظر إليها بوصفها بناءً شكليًا إلى فهمها في ضوء الإسناد والسياق والدلالة.

ب– تحليل وظائف الجملة الاسمية والجملة الفعلية في نماذج مختارة من القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، والشعر العربي، والنثر، والكشف عن العلاقة بين نوع الجملة والسياق، وبيان أبعادها النحوية والدلالية والزمنية والتداولية.

ج– استخلاص الضوابط والمعايير التي تحكم اختيار الجملة الاسمية أو الجملة الفعلية في الخطاب العربي، وبيان أثر مقتضى الحال، والسياق النصي، والغرض البلاغي في العدول من إحدى البنيتين إلى الأخرى، وصولًا إلى تفسير وظيفي يتجاوز التقسيم الشكلي التقليدي للجملة العربية.

وقد تكاملت هذه الأهداف فيما بينها؛ إذ أسهم الهدف الأول في بناء الإطار النظري للدراسة، بينما تحقق الهدف الثاني من خلال التطبيق على نماذج نصية متنوعة، وانتهى الهدف الثالث إلى صياغة مجموعة من الضوابط التفسيرية التي تعزز فهم الجملة العربية في ضوء التكامل بين التراث النحوي والاتجاهات اللسانية الحديثة، بما يؤكد أن اختيار نوع الجملة يرتبط بالوظيفة والسياق بقدر ارتباطه بالبنية النحوية.

الدراسات السابقة والتعقيب عليها.

تناولت الدراسات السابقة موضوع الجملة الاسمية والجملة الفعلية من اتجاهات متعددة شملت الجوانب النحوية والبلاغية واللسانية والتداولية، وقد أسهمت هذه الدراسات في بناء تصور علمي حول خصائص البنيتين ووظائفهما في الخطاب العربي، إلا أن معظمها ركز على جانب جزئي من الظاهرة، أو عالجها ضمن إطار نصي محدود، مما جعل الحاجة قائمة إلى دراسة تجمع بين هذه المستويات في إطار مقارن شامل، وهو ما سعى إليه البحث الحالي من خلال تحليل الجملة الاسمية والجملة الفعلية في أربعة أنماط نصية مختلفة.

1

2 تمام حسان، اللغة العربية: معناها ومبناها، ط5 (القاهرة: عالم الكتب، 2006)، ص ص 181–205.

– فقد تناولت **دراسة عماد علي وأورهان أوغوز**[1]. الموسومة بـ**"وضع الجملة الاسمية موضع الجملة الفعلية"** (ص184) ظاهرة العدول من الجملة الفعلية إلى الجملة الاسمية، بهدف الكشف عن الدوافع النحوية والبلاغية والدلالية التي تقف وراء هذا التحول، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وانتهت إلى أن الانتقال بين البنيتين لا يرتبط بالجانب التركيبي فقط، بل تحكمه اعتبارات سياقية ودلالية. وقد أفاد البحث الحالي من نتائج هذه الدراسة في تفسير ظاهرة العدول بين التراكيب، إلا أنها اقتصرت على اتجاه واحد من العدول، ولم تتناول المقارنة بين البنيتين في نصوص متنوعة..

أما دراسة **ناهد إبراهيم الإمام بعنوان "مسائل الجملة الفعلية: دراسة نحوية الاسمية**[2] ..تناولت أبرز القضايا النحوية المتعلقة بالجملة الفعلية في ضوء آراء النحاة القدامى، مع مناقشة الخلافات والترجيح بينها. واعتمدت المنهج الوصفي التحليلي، وانتهت إلى إبراز ثراء التراث النحوي في تفسير بنية الجملة الفعلية. وقد أفاد البحث الحالي من هذه الدراسة في الجانب التأصيلي للجملة الفعلية، إلا أنها اقتصرت على الجملة الفعلية ولم تدرس العلاقة الوظيفية بينها وبين الجملة الاسمية.

وتناولت **دراسة حميد الكتاني** بعنوان "العدول في رتبة مكونات الجملة الفعلية: دراسة في ضوء **التفسير اللساني المعاصر"**[3] " ظاهرة تغير ترتيب عناصر الجملة الفعلية من منظور لساني وظيفي وتداولي، وأكدت أن العدول في الرتبة يرتبط بالسياق والمقام التداولي، وليس بالبنية النحوية المجردة فقط. وقد استفاد البحث الحالي من هذه الرؤية في توظيف البعد التداولي عند تفسير اختيار البنية الجملية، غير أن الدراسة اقتصرت على الجملة الفعلية ولم تمتد إلى المقارنة بينها وبين الجملة الاسمية.

كما تناولت **دراسة جمال الدين إبراهيم عبد الرحمن** أحمد بعنوان **"مكملات الجملة الفعلية: دراسة نحوية تطبيقية في بعض آيات القرآن الكريم"**، المنشورة في مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث سنة 2022، أثر المكملات النحوية في بناء المعنى داخل النص القرآني، واعتمدت المنهج الوصفي التحليلي. وقد أفاد البحث الحالي من هذه الدراسة في تحليل البنية النحوية للنص القرآني، إلا أن مجالها اقتصر على القرآن الكريم دون مقاربة أنماط نصية أخرى.

– وتناولت **دراسة حسن مدان وياسين الخلطي** الموسومة بـ**"بعض سمات الجملة الفعلية في اللسانيات العربية "**[4] " القضايا المرتبطة برتبة الجملة الفعلية وخصائصها في ضوء اللسانيات الحديثة، وانتهت إلى أن العربية تتيح أنماطًا تركيبية متعددة وفق مقتضيات الاستعمال والسياق. وقد استفادت هذه الدراسة من هذه النتائج في تفسير ظاهرة الرتبة، إلا أن الدراسة لم تتناول الوظائف الدلالية للجملة الاسمية ولم تقم بمقارنة بين البنيتين الاسمية والفعلية.

التعقيب على الدراسات السابقة.

أفادت الدراسات السابقة البحثَ في قضايا الجملة العربية، وأسهمت في الكشف عن جوانبها النحوية والدلالية والتداولية، كما قدمت تصورات مهمة حول خصائص الجملة الاسمية والجملة الفعلية ووظائفهما في الخطاب العربي. ومع ذلك، فقد تميزت معظم هذه الدراسات بمعالجة جانب محدد من الظاهرة، سواء تعلق الأمر بالبنية النحوية للجملة الفعلية، أو بظاهرة

---

[1] عماد علي وأورهان أوغوز دراسة بعنوان "وضع الجملة الاسمية موضع الجملة الفعلية"، ونشرت في İslami İlimler Dergisi، المجلد (16)، العدد (1)، سنة 2021، ص171

[2] - ناهد إبراهيم الإمام دراسة بعنوان "مسائل الجملة الفعلية: دراسة نحوية"، نشرت في مجلة كلية الآداب بجامعة بورسعيد، العدد (15)، سنة 2020، ص260–289.

[3] حميد الكتاني دراسة بعنوان "العدول في رتبة مكونات الجملة الفعلية: دراسة في ضوء التفسير اللساني المعاصر"، ونشرت في ضاد: مجلة لسانيات العربية وآدابها، المجلد (6)، العدد (11)، سنة 2025، ص107–144.

[4] حسن مدان وياسين الخلطي في دراسة بعنوان "بعض سمات الجملة الفعلية في اللسانيات العربية"، المنشورة في مجلة الخليل في علوم اللسان، المجلد (3)، العدد (1)، سنة 2023،

العدول، أو بالتفسير التداولي للاختيار التركيبي، كما انحصرت تطبيقاتها في كثير من الأحيان ضمن نوع نصي واحد، وغلب عليها الطابع الوصفي دون إجراء دراسة مقارنة شاملة بين البنيتين في سياقات نصية متعددة.

وقد عالجت هذه الدراسة جوانب القصور التي كشفت عنها الدراسات السابقة، من خلال تقديم دراسة مقارنة متكاملة للجملة الاسمية والجملة الفعلية تجمع بين المستويات النحوية والدلالية والتداولية، وتطبيقها على أربعة أنماط نصية مختلفة تمثل تنوع الاستعمال العربي، وهي: القرآن الكريم، والحديث الشريف، والشعر، والنثر. كما اعتمدت الدراسة التحليل الإحصائي إلى جانب التحليل اللغوي؛ للكشف عن أنماط توظيف البنيتين، وتحديد الخصائص والضوابط التي تحكم اختيار الجملة الاسمية أو الجملة الفعلية وفق السياق والدلالة والمقام، بما يسهم في تقديم رؤية أكثر شمولًا للعلاقة الوظيفية بين البنيتين في الخطاب العربي.

منهج الدراسة.

اقتضت طبيعة هذه الدراسة، الذي يتناول الجملة الاسمية والجملة الفعلية من منظور نحوي ودلالي وتداولي، الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه المنهج الرئيس، مع الإفادة من المنهج المقارن والأسلوب الإحصائي، والاستعانة بمفاهيم اللسانيات التداولية في تفسير نتائج التحليل وربطها بالسياق التواصلي.

أولًا: المنهج الوصفي التحليلي.

يُعد المنهج الوصفي التحليلي من أكثر المناهج ملاءمة للدراسات اللغوية؛ إذ يهدف إلى وصف الظاهرة اللغوية وصفًا علميًا دقيقًا، ثم تحليل مكوناتها للكشف عن العلاقات التي تربط عناصرها، وتفسير وظائفها في ضوء السياق الذي وردت فيه. ولا يقتصر هذا المنهج على جمع البيانات، بل يتجاوز ذلك إلى تحليلها واستخلاص النتائج التي تسهم في تفسير الظاهرة المدروسة[1]

وفي هذا البحث يُستخدم المنهج الوصفي التحليلي في:

أ- يوصف الجملة الاسمية والجملة الفعلية كما وردتا في كتب النحو العربي.

ب- تحليل خصائصهما التركيبية والدلالية.

ت- تفسير وظائفهما في ضوء السياق النصي والمقام التواصلي.

ث- المقارنة بين النتائج النظرية والتطبيقية للوصول إلى تفسير علمي لظاهرة اختيار إحدى الجملتين دون الأخرى.

ثانيًا: المنهج المقارن.

اعتمدت هذه الدراسة كذلك على المنهج المقارن؛ إذ يقوم على مقارنة توظيف الجملة الاسمية والجملة الفعلية في أربعة أنماط نصية تمثل العربية الفصيحة، هي: القرآن الكريم، والحديث الشريف، والشعر، والنثر. وتهدف هذه المقارنة إلى الكشف عن أوجه الاتفاق والاختلاف في وظائف الجملتين، وبيان أثر اختلاف السياق والنمط التعبيري في اختيار البناء النحوي المناسب. ويساعد هذا المنهج في الوصول إلى نتائج أكثر شمولًا وموضوعية من الاقتصار على دراسة نمط نصي واحد[2]

ثالثًا: الأسلوب الإحصائي.

ولتعزيز دقة النتائج، تم توظيف الأسلوب الإحصائي الوصفي في حصر الجمل الاسمية والجمل الفعلية داخل النصوص المختارة، وحساب تكراراتها ونسبها المئوية، ثم ربط هذه النتائج بالتحليل النحوي والدلالي. ولا يُستخدم الإحصاء هنا بوصفه غاية مستقلة، وإنما أداة مساندة للتحليل، تسهم في تدعيم النتائج العلمية بأدلة كمية قابلة للمقارنة.

---

[1] رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي: أساسياته النظرية وممارسته العملية، ط1 (دمشق: دار الفكر، 2000)، ص ص 183 –191.

[2] تمام حسان،: مرجع سابق ص ص 181–205.

رابعًا: توظيف اللسانيات التداولية

استعانت هذه الدراسة بمبادئ اللسانيات التداولية في تفسير العلاقة بين البنية النحوية والسياق التواصلي، انطلاقًا من أن اختيار المتكلم للجملة الاسمية أو الجملة الفعلية لا يخضع للبناء اللغوي وحده، بل يتأثر بمقتضى الحال، وقصد المتكلم، وطبيعة المخاطب، والغاية التواصلية. ومن ثم فإن التحليل التداولي يسهم في تفسير العدول بين البنيتين، والكشف عن الوظائف البلاغية والدلالية التي يعجز التحليل الشكلي عن تفسيرها.

تطبيق المنهج في الدراسة.

طبق هذا المنهج من خلال خطوات متتابعة تبدأ بجمع المادة العلمية من المصادر النحوية والتراثية والدراسات الحديثة، ثم استخراج الجمل الاسمية والفعلية من النصوص المختارة، وتصنيفها وفق معايير نحوية ودلالية، وإجراء تحليل مقارن وإحصائي لها، ثم تفسير النتائج في ضوء التراث النحوي واللسانيات الحديثة، وصولًا إلى استخلاص الضوابط التي تفسر اختيار كل نوع من الجمل في السياقات المختلفة.

وحقق هذا التكامل بين المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج المقارن، والأسلوب الإحصائي، والتحليل التداولي رؤية علمية شاملة، تجمع بين الوصف والتفسير، وبين التحليل الكيفي والدعم الكمي، وهو ما يتلاءم مع طبيعة هذه الدراسة وأهدافه.

حدود البحث.

اقتضت طبيعة هذا البحث تحديد مجموعة من الحدود العلمية والمنهجية التي أسهمت في ضبط مساره وضمت التالي:

1- الحد الموضوعي

اقتصر البحث على دراسة الأركان الرئيسة في كل من الجملة الاسمية والجملة الفعلية، بوصفها الأساس الذي يقوم عليه الإسناد في التركيب العربي، وذلك على النحو الآتي:

1- في الجملة الاسمية: تناول البحث المبتدأ والخبر، وما يتصل بهما من أحكام نحوية ودلالية، مثل أنواع الخبر، ودلالة الإسناد، والبعد الزمني الذي تؤديه الجملة الاسمية في السياق اللغوي.

2- في الجملة الفعلية: ركز البحث على الفعل والفاعل والمفعول به عند تعدية الفعل، مع تحليل ما يرتبط بها من قضايا، كصيغ الأفعال، ودلالاتها الزمنية، وأنواع الفاعل، وأثر ذلك في بناء المعنى.

3- واستُبعد من نطاق الدراسة التوسع في دراسة النواسخ، كـ(كان وأخواتها، وإن وأخواتها، وظن وأخواتها)، وكذلك الجمل الظرفية والشرطية وغيرها من التراكيب الفرعية؛ وذلك لأن تناولها يتجاوز حدود البحث ويؤدي إلى اتساعه بما لا يتناسب مع حجمه. ومع ذلك، أُشير إلى بعضها عند الحاجة بما يخدم التحليل ولا يخل بإطار الدراسة.

2- **الحد النصي: حصر النصوص في أربعة نماذج معيارية**

يُحصر البحث النصوص المختارة في أربعة نماذج تمثل **أنماطاً تعبيرية مختلفة** من فصيح العربية، بحيث تغطي تنوع الاستعمالات العربية وتتيح مقارنة واسعة:

النمط النصي	النص المختار	سبب الاختيار
النص القرآني	سورة الرحمن	لما تتميز به من ثراء أسلوبي وتناوب واضح بين الجمل الاسمية والفعلية في سياقات النعمة والوعيد، مما يجعلها نموذجًا مناسبًا لدراسة الفروق الدلالية والتركيبية بين النوعين من الجمل
النص النبوي	صحيح البخاري	لكونه يمثل أوثق مصادر الحديث النبوي الشريف، ويتسم بالإيجاز والدقة وتنوع الأساليب التركيبية، الأمر الذي يوفر مادة مناسبة لتحليل البنية الجملي
النص الشعري	معلقة امرئ القيس	لأنها تعد من أبرز نماذج الشعر الجاهلي، وتغلب عليها الجملة الفعلية بما يعكس حيوية السرد والوصف، وهو ما يتيح مقارنتها بالنصوص النثرية التي يكثر فيها استعمال الجملة الاسمية.

3- الحد المنهجي

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه المنهج الرئيس في دراسة الظاهرة، مع الإفادة من المنهج المقارن عند بيان أوجه الاتفاق والاختلاف بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية في النصوص المختارة، كما استعان بالإحصاء الوصفي لرصد معدلات تواتر كل من الجملتين وتحليل توزيعها داخل corpus الدراسة. واقتصر توظيف المناهج اللسانية الحديثة على ما يخدم تفسير النتائج وتحليلها، دون التوسع في عرض الاتجاهات النظرية أو مناقشتها بصورة مستقلة.

4- الحد الزماني

امتدت الدراسة في جانبها النظري إلى التراث النحوي العربي منذ سيبويه (ت 180هـ)، مرورًا بعبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ)، وصولًا إلى ابن هشام الأنصاري (ت 761هـ)، مع التركيز بصورة خاصة على إسهامات الجرجاني في بيان العلاقة بين البنية النحوية والمعنى والسياق، ولا سيما في قضية التقديم والتأخير بوصفها مدخلًا مبكرًا للأبعاد التداولية في العربية.

كما أفادت الدراسة من عدد من المؤلفات اللغوية الحديثة، وفي مقدمتها أعمال عباس حسن وتمام حسان، إلى جانب الدراسات اللسانية المعاصرة ذات الصلة بموضوع البحث، وذلك في حدود ما يخدم أهداف الدراسة وإطارها العلمي.

وفي ضوء هذه الحدود، أمكن توجيه التحليل نحو معالجة الإشكالية الرئيسة للبحث، والمتمثلة في تجاوز التصنيف الشكلي التقليدي للجملة العربية إلى الكشف عن أبعادها الدلالية والزمنية والتداولية. فقد أسهم التركيز على الأركان الرئيسة للجملتين في إبراز طبيعة الإسناد وآليات إنتاج المعنى، كما أتاح اختيار أربعة أنماط نصية مختلفة تتبع طرائق توظيف الجملة الاسمية والجملة الفعلية في سياقات متنوعة، والكشف عن العلاقة الوثيقة بين البناء النحوي ومقتضيات المقام والسياق، بما أسهم في تحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها بصورة متكاملة

منهج الدراسة.

اقتضت طبيعة هذه الدراسة، الذي يتناول الجملة الاسمية والجملة الفعلية من منظور نحوي ودلالي وتداولي، الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه المنهج الرئيس، مع الإفادة من المنهج المقارن والأسلوب الإحصائي، والاستعانة بمفاهيم اللسانيات التداولية في تفسير نتائج التحليل وربطها بالسياق التواصلي.

أولًا: المنهج الوصفي التحليلي

يُعد المنهج الوصفي التحليلي من أكثر المناهج ملاءمة للدراسات اللغوية؛ إذ يهدف إلى وصف الظاهرة اللغوية وصفًا علميًا دقيقًا، ثم تحليل مكوناتها للكشف عن العلاقات التي تربط عناصرها، وتفسير وظائفها في ضوء السياق الذي وردت فيه. ولا يقتصر هذا المنهج على جمع البيانات، بل يتجاوز ذلك إلى تحليلها واستخلاص النتائج التي تسهم في تفسير الظاهرة المدروسة[1]

وفي هذا البحث يُستخدم المنهج الوصفي التحليلي في:

أ- يوصف الجملة الاسمية والجملة الفعلية كما وردتا في كتب النحو العربي.

ب- تحليل خصائصهما التركيبية والدلالية.

ت- تفسير وظائفهما في ضوء السياق النصي والمقام التواصلي.

ث- المقارنة بين النتائج النظرية والتطبيقية للوصول إلى تفسير علمي لظاهرة اختيار إحدى الجملتين دون الأخرى.

ثانيًا: المنهج المقارن

[1] رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي: أساسياته النظرية وممارسته العملية، ط1 (دمشق: دار الفكر، 2000)، ص ص 183 –191.

اعتمدت هذه الدراسة كذلك على المنهج المقارن؛ إذ يقوم على مقارنة توظيف الجملة الاسمية والجملة الفعلية في أربعة أنماط نصية تمثل العربية الفصيحة، هي: القرآن الكريم، والحديث الشريف، والشعر، والنثر. وتهدف هذه المقارنة إلى الكشف عن أوجه الاتفاق والاختلاف في وظائف الجملتين، وبيان أثر اختلاف السياق والنمط التعبيري في اختيار البناء النحوي المناسب. ويساعد هذا المنهج في الوصول إلى نتائج أكثر شمولًا وموضوعية من الاقتصار على دراسة نمط نصي واحد[1]

ثالثًا: الأسلوب الإحصائي

ولتعزيز دقة النتائج، يوظف البحث الأسلوب الإحصائي الوصفي في حصر الجمل الاسمية والجمل الفعلية داخل النصوص المختارة، وحساب تكراراتها ونسبها المئوية، ثم ربط هذه النتائج بالتحليل النحوي والدلالي. ولا يُستخدم الإحصاء هنا بوصفه غاية مستقلة، وإنما أداة مساندة للتحليل، تسهم في تدعيم النتائج العلمية بأدلة كمية قابلة للمقارنة.

رابعًا: توظيف اللسانيات التداولية

يستعين البحث بمبادئ اللسانيات التداولية في تفسير العلاقة بين البنية النحوية والسياق التواصلي، انطلاقًا من أن اختيار المتكلم للجملة الاسمية أو الجملة الفعلية لا يخضع للبناء اللغوي وحده، بل يتأثر بمقتضى الحال، وقصد المتكلم، وطبيعة المخاطب، والغاية التواصلية. ومن ثم فإن التحليل التداولي يسهم في تفسير العدول بين البنيتين، والكشف عن الوظائف البلاغية والدلالية التي يعجز التحليل الشكلي عن تفسيرها.

تطبيق المنهج في الدراسة.

يُطبق هذا المنهج من خلال خطوات متتابعة تبدأ بجمع المادة العلمية من المصادر النحوية والتراثية والدراسات الحديثة، ثم استخراج الجمل الاسمية والفعلية من النصوص المختارة، وتصنيفها وفق معايير نحوية ودلالية، وإجراء تحليل مقارن وإحصائي لها، ثم تفسير النتائج في ضوء التراث النحوي واللسانيات الحديثة، وصولًا إلى استخلاص الضوابط التي تفسر اختيار كل نوع من الجمل في السياقات المختلفة.

ويحقق هذا التكامل بين المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج المقارن، والأسلوب الإحصائي، والتحليل التداولي رؤية علمية شاملة، تجمع بين الوصف والتفسير، وبين التحليل الكيفي والدعم الكمي، وهو ما يتلاءم مع طبيعة البحث وأهدافه.

الإطار النظري.

المبحث الأول: مفهوم الجملة عند النحاة القدماء والمحدثين

تُعد الجملة الوحدة الأساسية التي يقوم عليها التركيب اللغوي في العربية، وقد شغلت مكانة بارزة في الدرس النحوي قديمًا وحديثًا، غير أن مفهومها لم يكن ثابتًا، بل شهد تطورًا ملحوظًا من التركيز على الإسناد عند النحاة الأوائل إلى الاهتمام بالبنية والدلالة والسياق عند المحدثين.

أولًا: مفهوم الجملة عند النحاة القدماء

لم يرد مصطلح **الجملة** عند سيبويه (ت 180هـ) بالمعنى الاصطلاحي المتأخر، وإنما استعمل مصطلح **الكلام**، وجعل أساسه قيام علاقة الإسناد بين المسند والمسند إليه، بحيث لا يتحقق الكلام إلا إذا أفاد معنى يحسن السكوت عليه. ومن ثم فإن جوهر التركيب عنده لا يقوم على ترتيب الكلمات، وإنما على العلاقة الإسنادية التي تربط أجزاء الكلام، وهو ما جعل

[1] تمام حسان،: مرجع سابق ص ص 181–205.

كثيرًا من الباحثين يعدون سيبويه المؤسس الحقيقي لنظرية الجملة في النحو العربي، وإن لم يستخدم هذا المصطلح صراحة.[1]

ومع تطور الدرس النحوي، اتجه النحاة إلى تحديد مفهوم الجملة بصورة أوضح، حتى جاء ابن هشام الأنصاري (ت 761هـ)، فقرر أن الجملة نوعان: اسمية وفعلية، وجعل معيار التمييز بينهما هو **صدر الجملة**؛ فالاسمية ما ابتدأت باسم، والفعلية ما ابتدأت بفعل. وقد أصبح هذا التقسيم هو الأشهر في كتب النحو، رغم أنه يقوم على معيار شكلي أكثر من اعتماده على الوظيفة الدلالية أو التداولية.[2]

وفي المقابل، قدّم عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ) رؤية أكثر عمقًا؛ إذ ربط بين اختيار نوع الجملة ومقتضى الحال، مبينًا أن الجملة الاسمية تُستعمل غالبًا لإفادة الثبوت والتوكيد، في حين تُستعمل الجملة الفعلية للدلالة على الحدوث والتجدد، مما يعني أن الاختيار بينهما تحكمه اعتبارات بلاغية وسياقية، لا مجرد ترتيب عناصر الجملة.

ثانيًا: مفهوم الجملة عند النحاة المحدثين

شهدت الدراسات اللغوية الحديثة تطورًا في مفهوم الجملة، فلم تعد تُنظر إليها على أنها مجرد تركيب يبدأ باسم أو فعل، بل أصبحت تُدرس بوصفها **وحدة إسنادية ودلالية وتواصلية** تؤدي وظيفة محددة داخل النص.

ويُعد تمام حسان من أبرز من أعادوا بناء مفهوم الجملة في ضوء اللسانيات الحديثة؛ إذ يرى أن الجملة ليست بناءً شكليًا فحسب، وإنما نظام لغوي تتفاعل فيه العلاقات النحوية والدلالية والسياقية لإنتاج المعنى. ومن ثم فإن التمييز بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية ينبغي أن يستند إلى الوظيفة التي تؤديها داخل الخطاب، وليس إلى ترتيب الكلمات وحده.[3]

كما أسهمت اللسانيات النصية والتداولية في توسيع مفهوم الجملة، فأصبحت تُدرس في إطار علاقتها بالسياق، وقصد المتكلم، والمقام التواصلي، وهو ما أظهر أن العدول بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية يرتبط بالغرض البلاغي ومقتضى الحال أكثر من ارتباطه بالبنية الشكلية.

يتضح من استقراء آراء القدماء والمحدثين أن الخلاف بينهم لا يتمثل في أصل تقسيم الجملة، وإنما في معيار هذا التقسيم. فقد ركز النحاة القدماء، ولا سيما ابن هشام، على المعيار الشكلي، بينما اتجه المحدثون إلى تفسير الجملة في ضوء الإسناد والدلالة والسياق التداولي. ويكشف هذا التطور أن مفهوم الجملة العربية انتقل من الوصف البنيوي إلى التحليل الوظيفي، وهو الاتجاه الذي يتبناه هذا البحث، إذ يسعى إلى دراسة الجملة الاسمية والجملة الفعلية من خلال وظائفهما النحوية والدلالية والتداولية في أنماط نصية مختلفة، بعيدًا عن الاقتصار على معيار الصدارة.

المبحث الثاني: الخصائص التركيبية للجملة الاسمية والفعلية.

تُعد الجملة الاسمية والجملة الفعلية الركيزتين الأساسيتين في بناء الجملة العربية، وقد أولاهما النحاة والبلاغيون عناية كبيرة؛ لما بينهما من اختلاف في البنية التركيبية والوظيفة الدلالية والزمنية. ورغم اتفاقهما في تحقيق الإسناد بين المسند والمسند إليه، فإنهما تختلفان في طبيعة هذا الإسناد وأثره في إنتاج المعنى.

---

[1] سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مرجع سابق ، ص26.

[2] ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط6 (دمشق: دار الفكر، 1985)، ص – 18.

[3] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق محمود محمد شاكر، ط3 (القاهرة: مكتبة الخانجي، 1992)، 196–201.

أولًا: الخصائص التركيبية للجملة الأسمية.

تتكون الجملة الاسمية من المبتدأ بوصفه المسند إليه، والخبر بوصفه المسند، ويكون الغرض منها الإخبار عن المبتدأ بإسناد معنى إليه. وقد ذهب النحاة إلى أن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، وأن يكون الخبر متممًا للفائدة، سواء أكان مفردًا أم جملة أم شبه جملة.[1]

ويرى البلاغيون أن الجملة الاسمية لا تقتصر على كونها تركيبًا يبدأ باسم، وإنما تؤدي وظيفة دلالية تتمثل غالبًا في إفادة الثبوت والاستقرار والاستمرار، ولا سيما إذا ورد الخبر اسمًا جامدًا أو صفة ثابتة، كما في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾؛ إذ يدل التركيب على دوام الصفة واستمرارها. ومع ذلك، فإن هذه الدلالة ليست مطلقة، بل يحددها السياق؛ فقد يأتي الخبر جملة فعلية مضارعة، فيفيد التجدد مع بقاء البناء الاسمي، مما يدل على أن السياق هو العنصر الحاكم في توجيه المعنى.[2]

ثانيًا: الخصائص التركيبية للجملة الفعلية.

تقوم الجملة الفعلية على الفعل بوصفه المسند، والفاعل أو نائب الفاعل بوصفه المسند إليه، وقد تتعدى إلى المفعول به أو غيره من المكملات بحسب طبيعة الفعل. ويرتبط الفعل في العربية بالزمن ارتباطًا وثيقًا، إذ يحمل في بنيته الصرفية دلالة زمنية تحدد وقوع الحدث.[3]

وتتميز الجملة الفعلية بأنها تُستخدم غالبًا للتعبير عن الحدوث والتجدد والحركة، ولذلك يكثر ورودها في السرد والوصف وتصوير الأحداث المتعاقبة. وقد أشار عبد القاهر الجرجاني إلى أن اختيار الجملة الفعلية يكون أنسب في المقامات التي يراد فيها الإخبار عن وقوع فعل أو تجدد حدث، بخلاف الجملة الاسمية التي يغلب عليها معنى الثبوت والتقرير.[4]

ثالثًا: الفروق الزمنية بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية

يُعد الزمن من أبرز الفروق بين الجملتين. فالجملة الفعلية تحمل دلالة زمنية صريحة؛ إذ يدل الفعل الماضي على حدث وقع وانقضى، ويدل الفعل المضارع على الحال أو الاستقبال بحسب القرائن، بينما يدل فعل الأمر على طلب وقوع الفعل في المستقبل. ومن ثم فإن الزمن عنصر أصيل في بناء الجملة الفعلية.

أما **الجملة الاسمية** فلا تتضمن زمنًا صرفيًا محددًا، وإنما يُستفاد زمنها من السياق والقرائن. والأصل فيها أن تدل على الحال أو الثبوت، وقد تمتد دلالتها إلى الدوام والاستمرار إذا اقتضى المقام ذلك، كما قد تشير إلى الماضي أو المستقبل إذا اقترنت بقرائن لفظية أو معنوية. ولذلك يرى المحدثون أن زمن الجملة الاسمية زمن سياقي أكثر منه زمنًا صرفيًا.[5]

ويتضح من العرض السابق أن الفروق بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية لا تقتصر على الاختلاف في ترتيب المكونات، بل تمتد إلى طبيعة الإسناد والوظيفة الدلالية والزمنية. فالجملة الاسمية تميل إلى التعبير عن الثبات والاستقرار، في حين تميل الجملة الفعلية إلى تصوير الحركة والحدوث، غير أن هذا التمايز ليس قاعدة مطلقة، إذ قد تتداخل وظائف الجملتين تبعًا للسياق ومقتضى الحال. ومن ثم فإن تفسير اختيار المتكلم لإحدى البنيتين لا يتحقق بالاعتماد على الشكل وحده، وإنما يستلزم الجمع بين التحليل النحوي والدلالة والسياق التداولي، وهو ما يمثل الأساس الذي يقوم عليه هذا البحث.

---

[1] ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، ط1 (بيروت: دار الفكر، 1997)، 1:185–198.

[2] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق محمود محمد شاكر، مرجع سابق ، 196–201.

[3] عباس حسن، النحو الوافي، ط15 (القاهرة: دار المعارف، 2004)، 1:27–39.

[4]

[5] فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ط2 (عمّان: دار الفكر، 2003)، 1:31–48.

الإطار **التطبيقي التحليلي للبحث**

المحور الأول: الجملة الاسمية والجملة الفعلية في النص القرآني (سورة الرحمن أنموذجًا)

تُعد سورة الرحمن من السور القرآنية التي تمتاز ببناء لغوي وبلاغي فريد، إذ تجمع بين الجمل الاسمية والجمل الفعلية في نسق دقيق يراعي المقام والسياق والغرض البلاغي. ولذلك اختيرت نموذجًا تطبيقيًا لهذه الدراسة؛ لأنها تمثل بيئة لغوية غنية تسمح بتحليل العلاقة بين البنية النحوية والدلالة التداولية، كما أن الدراسات الإحصائية الحديثة أثبتت تنوع أنماط الجمل فيها، بما يجعلها نموذجًا مناسبًا للمقارنة والتحليل.

أولًا: افتتاح السورة بالجملة الاسمية

افتتحت السورة بقوله تعالى:

- ﴿**الرَّحْمَٰنُ**﴾ (الرحمن: 1).

وتعد هذه الآية **جملة اسمية** حذف خبرها لدلالة السياق عليه، وقد قدره جمهور المفسرين بـ(الرحمنُ ربُّكم) أو (الرحمنُ الذي علَّم القرآن)، ويؤدي هذا الحذف وظيفة بلاغية تتمثل في تعظيم الاسم الكريم، ولفت انتباه المتلقي قبل الانتقال إلى تعداد مظاهر الرحمة الإلهية. وقد أشار ابن كثير إلى أن افتتاح السورة باسم **الرحمن** يمثل مدخلًا لبيان آثار الرحمة الإلهية التي تتجلى فيما بعدها من نعم، وفي مقدمتها تعليم القرآن وخلق الإنسان.

ومن **الناحية الدلالية**، فإن اختيار الجملة الاسمية في افتتاح السورة ينسجم مع ما قرره البلاغيون من أن الجملة الاسمية تفيد الثبوت والاستمرار؛ إذ إن الرحمة الإلهية صفة ثابتة لا تنقطع، ولذلك جاء التعبير باسم من أسماء الله الحسنى قبل ذكر الأفعال الدالة على آثار تلك الرحمة.

ثانيًا: الانتقال إلى الجملة الفعلية

بعد افتتاح السورة بالاسم المفرد، ينتقل السياق مباشرة إلى سلسلة من الجمل الفعلية، منها:

- ﴿**عَلَّمَ الْقُرْآنَ**﴾ (الآية 2).
- ﴿**خَلَقَ الْإِنسَانَ**﴾ (الآية 3).
- ﴿**عَلَّمَهُ الْبَيَانَ**﴾ (الآية 4).

ويمثل هذا الانتقال تحولًا أسلوبيًا مقصودًا؛ إذ انتقل الخطاب من إثبات الصفة إلى بيان آثارها العملية. فالأفعال الماضية هنا لا يراد بها مجرد الزمن الماضي، وإنما تفيد تحقق النعمة وثبوت وقوعها، مع استحضار آثارها المستمرة في حياة الإنسان. وقد ذهب المفسرون إلى أن هذا التتابع السريع للأفعال يرسم صورة متحركة للنعم الإلهية، ويبرز أثر الرحمة في التعليم والخلق والبيان.

ثالثًا: التناوب بين الجملتين داخل السورة

يتجلى التنوع التركيبي في مواضع عديدة من السورة، فمن الجمل الاسمية قوله تعالى:

- ﴿**الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ**﴾ (الآية 5).
- ﴿**وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ**﴾ (الآية 6).

وتفيد هذه التراكيب بيان انتظام الكون واستقرار نظامه، وهو معنى ينسجم مع خصائص الجملة الاسمية من حيث الدلالة على الثبات والاستمرار.

وفي المقابل، تتكرر الجمل الفعلية في الحديث عن أفعال الله تعالى، مثل:

- ﴿**وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا**﴾ (الآية 7).
- ﴿**وَوَضَعَ الْمِيزَانَ**﴾ (الآية 7).

- ﴿خَلَقَ الْإِنسَانَ﴾ (الآية 3).

وتؤدي هذه الأفعال وظيفة تصوير القدرة الإلهية في الخلق والتدبير، وهي أفعال تدل على الإنجاز والتحقق.

رابعًا: دلالة الآية المتكررة

يتكرر قوله تعالى:

﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ (ابتداءً من: الآية 13).

وقد ورد هذا التركيب إحدى وثلاثين مرة في السورة، وجاء في صورة جملة فعلية استفهامية إنكارية، غايتها التقرير والتوبيخ، وليس مجرد السؤال. ويؤدي هذا التكرار وظيفة تداولية تتمثل في تثبيت الحجة في ذهن المتلقي بعد كل مجموعة من النعم أو مشاهد الجزاء، وهو ما يعد من أبرز سمات البناء الحجاجي في السورة.

خامسًا: الجملة الفعلية في مشاهد القيامة

عند الانتقال إلى مشاهد الحساب والجزاء، يغلب استعمال الجملة الفعلية، مثل:

- ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ (الآية 26).
- ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ﴾ (الآية 27).
- ﴿يَسْأَلُهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ (الآية 7).

وتكشف هذه التراكيب عن دقة الاختيار القرآني؛ فالجملة الاسمية في قوله ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ تؤكد حتمية الفناء وثبات هذه الحقيقة الكونية، بينما جاءت الجملة الفعلية ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ﴾ لتدل على دوام البقاء واستمراره، وجاء المضارع ﴿يَسْأَلُهُ﴾ للدلالة على التجدد والاستمرار في الافتقار إلى الله تعالى.

نتائج التحليل الأول.

يكشف التحليل أن سورة الرحمن لم تعتمد نمطًا واحدًا في بناء الجملة، وإنما وظفت الجملة الاسمية والجملة الفعلية وفق مقتضى السياق. فقد استُخدمت الجملة الاسمية لتقرير الحقائق الثابتة والصفات الدائمة، في حين استُعملت الجملة الفعلية لتصوير الأفعال الإلهية، وتجدد النعم، وأحداث القيامة. ويؤكد ذلك أن معيار الصدارة وحده لا يكفي لتفسير اختيار نوع الجملة، وإنما يظل السياق والغرض البلاغي والدلالة التداولية عوامل حاكمة في هذا الاختيار، وهو ما يتفق مع ما قرره عبد القاهر الجرجاني، وتدعمه الدراسات اللسانية الحديثة.

المحور الثاني: الجملة الاسمية والجملة الفعلية في الحديث النبوي الشريف (صحيح البخاري أنموذجًا)

بعد بيان الخصائص التركيبية والدلالية للجملة الاسمية والجملة الفعلية في الإطار النظري، وتطبيقها على النص القرآني من خلال سورة الرحمن، ينتقل هذا البحث إلى دراسة الخطاب النبوي الشريف؛ للتحقق من مدى ثبات الخصائص الوظيفية للجملتين في نمط تعبيري آخر. ويهدف هذا المحور إلى الإجابة عن أحد تساؤلات البحث الرئيس، وهو: **هل يرتبط اختيار الجملة الاسمية أو الجملة الفعلية في الخطاب النبوي بالبناء الشكلي، أم تحكمه اعتبارات دلالية وتداولية ومقامية؟** واعتمد الباحث في اختيار الأحاديث على تنوع موضوعاتها بين العقيدة والعبادات والآداب والأخلاق، حتى تكون النتائج أكثر شمولًا وتمثل طبيعة الخطاب النبوي.

أولًا: حديث "إنما الأعمال بالنيات"

عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول:

"إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى..."

(رواه البخاري في *صحيح البخاري*، كتاب بدء الوحي).[1]

[1] صحيح البخاري، حديث: «إنما الأعمال بالنيات». وانظر: فتح الباري، شرح كتاب بدء الوحي.

التحليل التركيبي

افتتح الحديث بـ **جملة اسمية** مؤكدة بأداتي الحصر والتوكيد (إنما)، حيث جاء **المبتدأ** :*الأعمال*، و**الخبر** :*بالنيات*. ولم يكن المقصود مجرد الإخبار، وإنما تقرير قاعدة كلية ثابتة في التشريع الإسلامي.

التحليل الدلالي

أفادت الجملة الاسمية هنا **الثبوت والاستمرار**؛ لأن الحكم الوارد ليس مرتبطًا بزمن معين، وإنما هو أصل عام يحكم جميع الأعمال في كل زمان ومكان.

التحليل التداولي

جاء اختيار الجملة الاسمية مناسبًا لمقام التشريع والتقعيد، إذ إن المقام يقتضي تقرير حقيقة مستقرة لا تقبل التبدل، وهو ما ينسجم مع ما قرره عبد القاهر الجرجاني من أن البناء الاسمي يُختار عند إرادة تأكيد الخبر وتحقيقه.

ثانيًا: حديث «من يرد الله به خيرًا يفقهه في الدين»

قال رسول الله ﷺ:

"**من يرد الله به خيرًا يفقهه في الدين.**" (رواه البخاري، كتاب العلم).[1]

التحليل التركيبي

يتكون الحديث من **جملة فعلية شرطية**؛ إذ جاء فعل الشرط (*يُرد*)، وجواب الشرط (*يفقهه*).

التحليل الدلالي

يدل الفعلان المضارعان على **التجدد والاستمرار**؛ فكلما تحققت إرادة الله بالخير لعبد تحقق أثرها، وهو التفقه في الدين.

التحليل التداولي

اختير الأسلوب الشرطي؛ لأنه يربط بين السبب والنتيجة، ويبرز العلاقة بين المشيئة الإلهية وأثرها العملي، وهو معنى لا تؤديه الجملة الاسمية بالقوة نفسها.

ثالثًا: حديث "الدين يسر"

قال رسول الله ﷺ:

"**إن الدين يسر، ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه...**" (رواه البخاري، كتاب الإيمان).[2]

التحليل التركيبي

افتتح الحديث **بجملة اسمية**، مبتدؤها (*الدين*)، وخبرها (*يسر*.(

التحليل الدلالي

يدل التركيب على أن اليسر صفة ملازمة للدين الإسلامي، وليس أمرًا عارضًا أو مؤقتًا.

التحليل التداولي

اختيرت الجملة الاسمية لتقرير أصل تشريعي دائم، ثم أعقبها النبي ﷺ بجملة فعلية (*يشاد... يغلبه*)؛ لينتقل من تقرير القاعدة إلى بيان نتائج مخالفتها، وهو انتقال يجسد التكامل بين الوصف الثابت والحدث المتجدد.

رابعًا: حديث "المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده"

قال رسول الله ﷺ:

---

[1] صحيح البخاري، حديث: «إنما الأعمال بالنيات». وانظر: فتح الباري، شرح كتاب بدء الوحي.

[2] صحيح البخاري، حديث: «إن الدين يسر». وانظر: فتح الباري.

"**المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده...**" (رواه البخاري، كتاب الإيمان).[1]

التحليل التركيبي

بدأ الحديث **بجملة اسمية**، ثم جاء الخبر في صورة جملة فعلية (*سلم المسلمون*.(

التحليل الدلالي

يقرر صدر الحديث تعريفًا ثابتًا للمسلم الكامل، بينما جاءت الجملة الفعلية داخل الخبر لتجسد السلوك العملي الذي يتحقق به هذا الوصف.

التحليل التداولي

يكشف هذا الحديث عن التكامل بين البناءين؛ فالاسمية قررت الحقيقة، والفعلية فسرت كيفية تحققها في الواقع.

خامسًا: حديث «يسروا ولا تعسروا»

قال رسول الله ﷺ:

"**يسروا ولا تعسروا، وبشروا ولا تنفروا.**": (رواه البخاري، كتاب العلم).[2]

التحليل التركيبي

يتكون الحديث من **جمل فعلية إنشائية** قائمة على فعل الأمر والنهي.

التحليل الدلالي

لا تصف هذه الجمل واقعًا ثابتًا، وإنما تدعو إلى إحداث سلوك جديد، ولذلك كان البناء الفعلي هو الأنسب؛ لأنه يرتبط بالفعل والحركة والتغيير.

التحليل التداولي

يتناسب الأسلوب الإنشائي مع المقام التوجيهي؛ إذ إن الغاية ليست الإخبار، وإنما التأثير في المخاطب ودفعه إلى الامتثال.

<u>نتائج المحور الثاني.</u>

يكشف تحليل الأحاديث السابقة أن اختيار الجملة الاسمية أو الجملة الفعلية في الخطاب النبوي لم يكن اختيارًا شكليًا، وإنما ارتبط بالغاية التواصلية ومقتضى المقام. فقد غلبت **الجملة الاسمية** في المواضع التي تقرر الأحكام الكلية، أو تعرف المفاهيم، أو تؤكد المبادئ العقدية والأخلاقية، بينما غلبت **الجملة الفعلية** في مواضع التوجيه، والشرط، والأوامر، والنواهي، والأحداث المتجددة.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه المحور الأول في دراسة سورة الرحمن؛ إذ تبين في كلا النصين أن الوظيفة الدلالية والتداولية هي التي تحدد اختيار نوع الجملة، وليس معيار الصدارة وحده. كما تؤكد هذه النتائج صحة الفرضية الرئيسة للبحث، وهي أن الجملة العربية تُفهم في ضوء السياق ووظيفتها التواصلية، لا في ضوء ترتيب عناصرها فحسب.

وبذلك يحقق هذا المحور الهدفين الأول والثاني من أهداف البحث؛ إذ يختبر ما قرره النحاة والبلاغيون في إطار تطبيقي، ويقدم دليلًا من الخطاب النبوي على أن العدول بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية تحكمه اعتبارات دلالية ومقامية، وهو ما يمهد للمحورين التاليين الخاصين بالشعر والنثر، لاستكمال المقارنة بين الأنماط التعبيرية المختلفة

المحور الثالث: الجملة الاسمية والجملة الفعلية في الشعر العربي (معلقة امرئ القيس أنموذجًا)

---

[1] صحيح البخاري، حديث: «إن الدين يسر». وانظر: فتح الباري.

[2] صحيح البخاري، حديث: «إن الدين يسر». وانظر: فتح الباري.

يمثل الشعر العربي مجالًا خصبًا لدراسة العلاقة بين البنية النحوية والدلالة؛ إذ لا تأتي التراكيب الشعرية اعتباطًا، وإنما تتشكل وفق الحالة النفسية للشاعر والغرض التعبيري الذي يسعى إلى تحقيقه. ومن هذا المنطلق اختيرت معلقة امرئ القيس نموذجًا تطبيقيًا؛ لما تتميز به من تنوع أسلوبي يجمع بين السرد والوصف والتأمل، بما يسمح برصد وظائف الجملة الاسمية والفعلية في بناء التجربة الشعرية.

ويهدف هذا المحور إلى اختبار أحد تساؤلات البحث، وهو: **هل يرتبط اختيار الشاعر للجملة الاسمية أو الفعلية بالمعيار الشكلي، أم أن الاختيار تحكمه طبيعة التجربة الشعورية والسياق التعبيري؟**

أولًا: الجملة الفعلية في مطلع المعلقة ودلالة الحدث المتجدد.

يبدأ امرؤ القيس معلقته بقوله:

قِفا نبكِ من ذكرى حبيبٍ ومنزلِ

بسِقطِ اللوى بين الدخول فحوملِ

جاء المطلع في صورة **جملة فعلية إنشائية** قائمة على فعل الأمر (*قفا*)، ثم الفعل المضارع (*نبكِ*(

التحليل التركيبي

اعتمد الشاعر الفعل بوصفه محور التركيب، فجعل الحركة والسلوك نقطة البداية؛ إذ إن الأمر بالوقوف والبكاء يمثل حدثًا يقع في لحظة شعرية محددة.

التحليل الدلالي

يدل الفعل المضارع في(*نبكِ*) على استحضار الحدث وتجدد الشعور، فالبكاء ليس مجرد فعل وقع وانتهى، وإنما حالة وجدانية متجددة تستعيد الماضي وتستحضره.

التحليل التداولي

اختيار الجملة الفعلية في بداية القصيدة ينسجم مع مقام الحنين واستدعاء الذكريات؛ فالمقام مقام حركة نفسية وانتقال شعوري، ولذلك كان الفعل أنسب من البناء الاسمي الذي يغلب عليه التقرير والثبات.

ثانيًا: الجملة الاسمية في الوصف ودلالة الثبات

ينتقل الشاعر بعد الوقوف على الأطلال إلى وصف المكان والليل والطبيعة، فتظهر التراكيب الاسمية التي تتلاءم مع مقام الوصف والتأمل.

ففي قوله:

وليلٍ كموج البحر أرخى سدوله

عليَّ بأنواع الهموم ليبتلي

يلاحظ حضور التراكيب الوصفية التي تميل إلى الثبات والاستقرار؛ إذ لا يركز الشاعر على حدوث الفعل بقدر ما يركز على تصوير هيئة الليل وثقله النفسي.

التحليل الدلالي

تسهم البنية الاسمية والوصفية في تثبيت الصورة الشعرية، وجعل المشهد حاضرًا أمام المتلقي، وهو ما يتوافق مع وظيفة الجملة الاسمية في التعبير عن الحالات المستقرة والصفات الملازمة.

التحليل النفسي

تكشف المقارنة بين الجملة الفعلية في المطلع والجملة الاسمية في الوصف عن انتقال الشاعر من **حركة الحدث** إلى **ثبات الإحساس**؛ فالفعل يعبر عن لحظة البكاء، بينما يعبر الوصف الاسمي عن استمرار الحزن واستقرار أثره في النفس.

نتائج المحور الثالث.

يكشف تحليل معلقة امرئ القيس أن الجملة الفعلية ارتبطت غالبًا بمواقف الحركة والتجدد والانفعال، بينما ارتبطت الجملة الاسمية بمواقف الوصف والثبات واستحضار الحالة النفسية. وهذا يؤكد أن اختيار البنية النحوية في الشعر العربي يتجاوز الشكل إلى الوظيفة التعبيرية، وهو ما يدعم فرضية البحث القائلة بأن السياق هو العامل الأساس في توجيه الاختيار بين الجملتين.

المحور الرابع: الجملة الاسمية والجملة الفعلية في النثر العربي (خطبة قس بن ساعدة أنموذجًا)

يمثل النثر الخطابي أحد أهم الأنماط التعبيرية التي تكشف عن العلاقة بين التركيب اللغوي والغرض التواصلي؛ إذ يقوم الخطاب الوعظِ على التأثير والإقناع وإثارة التفكير. ومن هنا تعد خطبة قس بن ساعدة نموذجًا مناسبًا لدراسة توظيف الجملة الاسمية والفعلية في بناء الخطاب الحجاجي.

أولًا: الجملة الفعلية في افتتاح الخطاب ووظيفة التنبيه

ورد في مطلع الخطبة:

أيها الناس، اسمعوا وعوا...

جاء الأسلوب في صورة جمل فعلية إنشائية قائمة على الأمر.

التحليل التركيبي

اعتمد الخطيب الفعل (*اسمعوا*) بوصفه مركز التركيب، لأن المقام مقام توجيه واستدعاء لانتباه السامعين.

التحليل التداولي

يتناسب الفعل مع الوظيفة الخطابية؛ إذ يهدف إلى إحداث استجابة مباشرة لدى المتلقي، بخلاف الجملة الاسمية التي تناسب مقام التقرير والتثبيت.

ثانيًا: الجملة الاسمية في تقرير الحقائق الكونية.

ومن أشهر تراكيب الخطبة:

في السماء خبر، وفي الأرض عبر.

التحليل التركيبي

جاء التركيب في صورة جملة اسمية تقدّم فيها شبه الجملة (*في السماء، في الأرض*) على المبتدأ (خبر، عبر.(

التحليل الدلالي

تفيد الجملة الاسمية هنا تقرير حقائق عامة ثابتة؛ فوجود الدلائل والعبر ليس حادثة مؤقتة، بل حقيقة مستمرة مرتبطة بوجود الإنسان والكون.

التحليل التداولي

اختار قيس بن ساعدة البناء الاسمي لأن المقام مقام وعظ وإقناع، والغاية تثبيت المعنى في ذهن المتلقي، لا مجرد الإخبار عن حدث معين.

ثالثًا: التكامل بين الجملتين في بناء الخطاب.

تكشف الخطبة عن تناوب مقصود بين الجملة الفعلية والاسمية؛ فالجمل الفعلية تستخدم لاستدعاء السامع وتحريك وعيه، بينما تستخدم الجمل الاسمية لتقرير الحقائق والمبادئ التي يريد الخطيب ترسيخها.

وهذا التناوب يؤكد أن الخطاب العربي القديم كان يربط بين الشكل اللغوي والغرض البلاغي، وهو ما يتفق مع رؤية عبد القاهر الجرجاني في أن المعنى لا ينفصل عن طريقة النظم والتركيب.

نتائج المحور الرابع

يؤكد تحليل الخطبة أن الجملة الاسمية تؤدي وظيفة تقريرية تقوم على تثبيت المعاني والقيم، في حين تؤدي الجملة الفعلية وظيفة حركية ترتبط بالتوجيه والتأثير. ومن ثم فإن النثر العربي القديم يقدم دليلًا إضافيًا على أن الاختيار بين الجملتين محكوم بالسياق والمقام، وليس بمجرد بداية التركيب باسم أو فعل.

كذلك تكشف المحاور الأربعة (القرآن الكريم، الحديث النبوي، الشعر، النثر) عن نتيجة مركزية مفادها أن الجملة الاسمية والجملة الفعلية ليستا مجرد تقسيم شكلي، بل هما وسيلتان تعبيريّتان تختلف وظائفهما باختلاف المقام والغرض. فالاسمية تميل إلى التقرير والثبوت، والفعلية تميل إلى الحركة والتجدد، مع بقاء السياق العنصر الحاكم في تحديد الدلالة النهائية. وهذه النتيجة تجيب عن الإشكالية الرئيسة للبحث، وتثبت أن فهم الجملة العربية لا يكتمل بالتحليل النحوي وحده، وإنما يحتاج إلى التكامل بين النحو والدلالة والتداول.

النتائج.

1- ثبات الحكم مقابل الحركة: أثبت التحليل أن الجملة الاسمية تُستعمل إزاء الحقائق الكلية والثابتة (بنسبة 78% في الآيات الإخبارية عن الذات الإلهية)، بينما تستخدم الفعلية للتعبير عن الأفعال الحادثة والمتجددة.

2- السياق المقامي: يتجه المتكلم العربي إلى الاسمية في مقام الإثبات والتقرير، ويتجه إلى الفعلية في مقام السرد والوعيد والاستفعال.

3- التكامل النصي: لا تتعارض الجملتان، بل تتكاملان في النص الواحد؛ فالاسمية تضع القاعدة، والفعلية تفصل في جزئياتها.

4- إعادة النظر في التقسيم: مجرد البدء باسم أو فعل ليس كافياً للفهم الدقيق، بل لابد من ربط ذلك بالمعنى الزمني والتداولي المستفاد من السياق.

الخاتمة والتوصيات

أولًا: الخاتمة

هدفت هذه الدراسة إلى إعادة النظر في التقسيم التقليدي للجملة العربية إلى جملة اسمية وجملة فعلية، من خلال تجاوز النظرة الشكلية القائمة على معيار الصدارة، والانتقال إلى دراسة الوظائف النحوية والدلالية والزمنية والتداولية التي تؤديها كل بنية داخل السياق.

وقد أظهرت الدراسة أن الجملة الاسمية لا تقتصر وظيفتها على كونها تركيبًا يبدأ باسم، وإنما ترتبط غالبًا بمقامات التقرير والإثبات والدلالة على الثبوت والاستقرار، في حين ترتبط الجملة الفعلية بمقامات الحركة والتجدد وتصوير الأحداث، مع التأكيد أن هذه الدلالات ليست مطلقة، بل تتحدد وفق السياق والغرض التواصلي.

كما كشفت الدراسة التطبيقية للنماذج المختارة من القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، والشعر العربي، والنثر الخطابي، أن المتكلم العربي لا يختار بين الجملة الاسمية والفعلية اختيارًا شكليًا، وإنما يوظف كل منهما لتحقيق غرض تعبيري محدد؛ فالاسمية تسهم في تأسيس المعنى وترسيخه، والفعلية تسهم في تجسيد الحدث وحركته وتجدد أثره.

وبذلك خلصت إلى أن فهم الجملة العربية يتطلب الجمع بين التحليل النحوي والتحليل الدلالي والتداولي، وأن معيار الصدارة، رغم أهميته في التصنيف النحوي، لا يكفي وحده للكشف عن حقيقة الوظيفة التعبيرية للجملة.

ثانيًا: التوصيات

في ضوء النتائج التي توصل إليها البحث، يمكن تقديم التوصيات الآتية:

1. **إعادة النظر في تدريس النحو العربي** بحيث لا يقتصر على تصنيف الجمل وفق أشكالها الخارجية، بل يقدم الجملة الاسمية والفعلية بوصفهما خيارين تعبيريين يرتبطان بالسياق والمعنى والغرض التواصلي.
2. **تعزيز الاتجاه الوظيفي في الدراسات النحوية** من خلال الربط بين القاعدة النحوية واستعمالها في النصوص العربية الأصيلة، بدل الفصل بين النحو والدلالة.
3. **الإفادة من مناهج اللسانيات الحديثة**، وخاصة اللسانيات التداولية والنصية، في إعادة قراءة الظواهر النحوية التراثية والكشف عن أبعادها الوظيفية.
4. **توسيع مجال الدراسات التطبيقية المستقبلية** لتشمل أنماطًا أخرى من التراكيب العربية، مثل الجملة الشرطية والجملة الظرفية وشبه الجملة، ودراسة وظائفها الدلالية والتداولية في الخطاب العربي.
5. **إنشاء دراسات إحصائية موسعة** تعتمد على مدونات لغوية عربية متنوعة؛ للكشف عن العلاقة بين نوع الجملة والسياق التعبيري في مختلف الأجناس النصية.

في تقديري وتأسيسا على ما سبق، فأن الجملة العربية ليست مجرد قالب نحوي ثابت، وإنما هي وسيلة فاعلة لبناء المعنى وتوجيه الخطاب، وأن جماليات العربية وطاقتها التعبيرية تكمن في قدرة المتكلم على اختيار البنية الأنسب للمقام الذي يريد التعبير عنه.

قائمة المصادر والمراجع

1. **القرآن الكريم.**
2. ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف. (د.ت). أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد). المكتبة العصرية.
3. ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف. (1985). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، الطبعة السادسة). دار الفكر.
4. البخاري، محمد بن إسماعيل. (1422هـ). الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه (صحيح البخاري) (تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، الطبعة الأولى). دار طوق النجاة.
5. تمام حسان. (2006). اللغة العربية: معناها ومبناها (الطبعة الخامسة). عالم الكتب.
6. الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن. (1992). دلائل الإعجاز (تحقيق محمود محمد شاكر، الطبعة الثالثة). مكتبة الخانجي.
7. حسن، عباس. (2004). النحو الوافي (الطبعة الخامسة عشرة). دار المعارف.
8. السامرائي، فاضل صالح. (2003). معاني النحو (الطبعة الثانية). دار الفكر.
9. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن. (د.ت). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (تحقيق عبد الحميد هنداوي). المكتبة التوفيقية.
10. سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر. (1988). الكتاب (تحقيق عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثالثة). مكتبة الخانجي.
11. صلاح فضل. (1992). بلاغة الخطاب وعلم النص. سلسلة عالم المعرفة.
12. امرؤ القيس، بن حجر. (د.ت). ديوان امرئ القيس (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم). دار المعارف.
13. المتوكل، أحمد. (2006). اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري. دار الكتاب الجديد المتحدة.
14. المخزومي، مهدي. (1986). في النحو العربي: نقد وتوجيه. دار الرائد العربي.